المداخل الحديثة في تصحيح ميزان المدفوعات

بعد عرض آليات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال استخدام بعض الافتراضات لسلوك السياسة الاقتصادية المتبعة ، تبين إن هذه الآليات لم تأخذ في الحسبان الاضطرابات التي يمكن أن تحدث والتي قد تؤدي إلى عرقلة عمل هذه الطرق مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو الزيادة الحاصلة في عرض النقد أو التغيرات الحاصلة في الطلب الاستهلاكي على الواردات أو تغيرات الاستثمار في قطاع الأعمال ، وكذلك تغيرات حركة رأس المال من دولة إلى أخرى ، إذ تبين أن الطرق السابقة تواجه تعقيدات للدول في إدارة سياستها الاقتصادية الدولية.
إن كل هذه الأمور أدت إلى البحث عن مداخل جديدة ، وهذه المداخل تتعارض مع المداخل السابقة إلا أنها تركز على جوانب ومفاصل آليات التصحيح ، وتتمثل في مدخل المرونات ومدخل الامتصاص والمدخل النقدي .

1. مدخل المرونات (Elasticity Approach) :

إن أكثر المشاكل التي عاني منها ميزان المدفوعات هي عدم توافق الصادرات والواردات من السلع والخدمات ، إذ يمكن تحليل ذلك من خلال المرونات الجزئية للصادرات والواردات وكذلك دور سعر الصرف في تكييف ميزان المدفوعات لتخفيض معين في قيمة العملة .

دور الأسعار النسبية ومعدل التبادل التجاري في تصحيح الاختلال :

إن عملية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال تغيير سعر الصرف أو تثبيته أو من خلال الدخل أو تدخل الدولة بالاعتماد على الأسعار ، أي الأسعار النسبية للسلع المحلية والخارجية أو على التدفقات التجارية من الدول الأخرى ، والسعر النسبي الذي هو معدل التبادل التجاري والذي يتحدد بنسبة أسعار الصادرات والواردات ، إذ تختلف معدلات التبادل التجاري من دولة إلى أخرى بسبب التغير في أسعار السلع أو بسبب التغيرات في سعر الصرف ، فإن انخفاض سعر الصرف مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يجعل السلع المحلية أقل سعراً في الأسواق الأجنبية والسلع الأجنبية أعلى سعراً في السوق المحلية ، وإن عكس ذلك صحيح ويتضح ذلك من خلال أثرين ، هما أثر الحجم وأثر السعر :

أثر الحجم : يقصد به أثر انخفاض سعر الصرف على زيادة كمية الصادرات بسبب ارتفاع المنافسة السعرية وانخفاض كمية الواردات بسبب انخفاض منافستها السعرية الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أحوال الحساب الجاري .

أثر السعر : هو تدهور معدل التبادل التجاري بعد تخفيض سعر الصرف بسبب انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات معبر عنها بالعملة المحلية الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تراجع وضع ميزان الحساب الجاري .

إذ إن هناك فترة تستغرقها عملية تكييف الكميات لما حدث من تغير في الأسعار ، فإذا توفرت الشروط المتعلقة بالمرونات فإن ذلك يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات ، إذ إن سرعة تغيرات الأسعار قد لا يرافقه تغيرات في الكميات وذلك بسبب اختلاف ردود الأفعال من قبل المستهلكين والمستثمرين ، إذ يتطلب الأمر وقتاً للمستهلكين في الدولة الدائنة لتخفيض قيمة العملة مع الدول الأخرى حتى يستجيبوا للموقف التنافسي المتغير ، وإن هذه الأمور والأسباب تؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات مرة أخرى قبل التحسين ، كما يقوم المصدرون الأجانب بتخفيض أسعارهم لغرض المنافسة والمحافظة على حصتهم في السوق العالمية من السلع البديلة التي ينتجها ويصدرها البلد المخفض لعملته ، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج سلبية على الميزان من خلال انخفاض الصادرات في البلد الأول ويعود بالفائدة على البلد الآخر ، وفي المحصلة النهائية تعتمد النتيجة الرئيسية لانخفاض قيمة العملة على المرونة السعرية للطلب على واردات الدولة والمرونة السعرية للطلب على صادراتها ، وأن الاعتماد على قيمة مرونات الطلب على الصادرات والواردات لبلد العجز ، قد يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري أو إلى خفضه أو يبقى دون تغيير استجابة لتخفيض عملته .

إن القاعدة العامة التي تحدد النتيجة الفعلية هي ما يدعى بشرط (مارشال – ليرنر) Marshal – Lerner Condition الذي ينص على :

أ. تخفيض قيمة العملة سيحسن الميزان التجاري إذا كانت مرونة طلب الدولة صاحبة التخفيض على وارداتها مضاف إلى مرونة الطلب الخارجي على صادراتها تتجاوز الواحد الصحيح .

ب. أما إذا كان مجموع مرونات الطلب أقل من واحد فالتخفيض (انخفاض) قيمة العملة سوف يؤدي إلى تدهور وضع الميزان .

ج. لن يتحسن أو يتدهور الميزان التجاري إذا كان مجموع المرونات يساوي واحداً .

إن هذا المدخل تعرض لانتقادات كثيرة لأنه يستبعد كل التأثيرات الأخرى التي يمكن أن يتركها أثر تغير سعر الصرف على الاقتصاد ، واقتصر بالنظر إلى الأسعار النسبية للصادرات والواردات وما يترتب عليها من تغيرات ، إذ إن هذا الأمر قد يكون ملائماً بالنظر إلى سلعة واحدة أو مجموعة محدودة من السلع ، أما عندما يكون الأثر متأتياً من تغير سعر الصرف فهو سعر كلي يكون تأثيره على جميع المتغيرات الاقتصادية كالدخل ومستوى الاستخدام والناتج القومي .

2. مدخل الامتصاص (The Absorption Approach) :

إن هذا المدخل يأخذ بنظر الاعتبار كل من آثار الأسعار والدخل عند البحث في المشاكل التي يعاني منها ميزان المدفوعات ، إذ أطلق على هذا المدخل اسم مدخل الامتصاص أو الاستيعاب ، إذ يعرف ميزان المدفوعات وفق مدخل الامتصاص بأنه قدرة الدولة على امتصاص السلع والخدمات (أي استهلاكها واستثماراتها ونفقات حكومتها) ، يجب أن تساوي إنتاج الدولة من السلع والخدمات ، ويمكن إدراك ذلك بأخذ المعادلة الآتية في الاعتبار والتي تربط بين المصادر الإجمالية للسلع والخدمات المتاحة للاقتصاد وبين الطرق التي تمتص بها عن طريق الاقتصاد .

$$Y + M = C + I + G + X$$

إذ أن :

Y = الناتج المحلي الاجمالي

M = الاستيرادات

C = الاستهلاك المحلي

I = الاستثمار المحلي

G = الإنفاق الحكومي

X = الصادرات

ففي الجانب الأيسر لهذه المعادلة نرى أن السلع والخدمات المتاحة للاقتصاد يجب أن تأتي من الناتج المحلي الاجمالي (Y) والواردات (M) وفي الجانب الأيمن نرى أن هذه السلع والخدمات يجب امتصاصها عن طريق الاستهلاك المحلي (C) والاستثمار المحلي (I) والإنفاق الحكومي (G) والصادرات (X) وإذا قمنا بنقل (M) أي الاستيرادات إلى الجانب الأيمن نحصل على :

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

أذ يمكن اعتبار C + I + G هي الامتصاص المحلي (A) واعتبار (X-M) هي الميزان التجاري (B) أذ تمثل قيم (B) الموجبة فائض الميزان التجاري وقيم (B) السالبة هي عجز الميزان التجاري أذ تصبح المعادلة كالآتي : $Y = A + B$ أو $B = Y - A$

إذ أن :

Y = الناتج المحلي الاجمالي

A = الامتصاص المحلي

B = الميزان التجاري

وإن الصيغة الأخيرة لهذه المعادلة يمكن إدراك أن الميزان التجاري سوف يحقق فائضاً ، هذا إذا كان الناتج المحلي يفوق الامتصاص المحلي ، ويحقق عجزاً إذا كان الامتصاص المحلي يفوق الناتج المحلي ، وسوف تكون التجارة في حالة توازن إذا كان الامتصاص المحلي مساوياً للناتج المحلي ، وبتعبير آخر إذا تجاوز الامتصاص الناتج فأن الفرق يقابل بالواردات وهذا يؤدي إلى حدوث العجز في الميزان التجاري ، وفي حالة تجاوز الناتج الامتصاص فأن الزيادة تصدر ومن ثمَ يتحقق فائضاً في الميزان التجاري ، وأن الفائض أو العجز التجاري يكون نتيجة الاختلال يبن الناتج والامتصاص ، فإن إزالة تفاوت المدفوعات يتطلب إعادة الناتج والامتصاص ، فأن إزالة تفاوت المدفوعات يتطلب إعادة الناتج والامتصاص إلى وضع التوازن بينهما ، وهذا ما يمكن تحقيقه عن طريق خفض أو زيادة النفقات المحلية الإجمالية (الامتصاص) كضرورة للتكيف مع مستوى الناتج .

إن المقاييس المحددة التي يمكن أخذها لانجاز التوازن في ميزان المدفوعات هي تلك المقاييس المعيارية التي تحاول بها سلطات الدولة ضبط مستوى الطلب الكلي داخل الاقتصاد أي من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية التوسعية أو الانكماشية ، إذ إنَ في معظم الأحيان تكون هناك حاجة إلى توليفه من سياسات تحويل الإنفاق وتغيير الإنفاق لإزالة الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك من خلال نظام سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرن .

مدخل الامتصاص في ظل نظام سعر الصرف المرن :

إن انخفاض قيمة العملة يولد مجموعة من الآثار التي تؤثر على الدخول والأسعار المحلية والأجنبية ، وكذلك يؤدي إلى تغير الأسعار النسبية دولياً ، إذ إنَ هذه الآثار تعمل على حدوث التوازن في الميزان التجاري أو تؤدي إلى عكس ذلك في أوضاع الميزان ، إذ إنَ تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري وذلك لأن أسعار السلع المحلية أصبحت منخفضة مما يؤدي إلى زيادة التصدير وزيادة الطلب عليها خارجياً ، إذ إنَ هذا التوسع في الصادرات سوف يؤدي إلى زيادة الدخول في الاقتصاد المحلي بواسطة المضاعف بينما يتم تقليص الدخول بالخارج ، إذ إنَ تصحيح ميزان المدفوعات الناتج عن أي انخفاض معين بالعملة يعتمد على تحقيق شرط (مارشال – ليرنر) ، إذا كان الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (الأسعار المحلية) وعندما تزداد الدخول المحلية فإن

الواردات سوف ترتفع عبر الميل الحدي للاستيراد ، وهذا الارتفاع سيؤثر في المقابل على انخفاض الدخول في الدولة الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض واردات تلك الدولة ، وأثر الدخل السلبي الناتج عن انخفاض قيمة العملة على ميزان المدفوعات يعمل على مواجهة الأثر الإيجابي للسعر ومن ثمَ كلما ازداد الأثر السعري زاد أثر الدخل ، وبذلك يتخلص من اختلال ميزان المدفوعات إلى التوازن حسب مدخل الامتصاص ، إذ يمكن توضيحها من خلال المخطط الآتي :

بلد العجز

- تخفيض قيمة العملة
- أثر السعر
- تحسين الميزان التجاري بشرط تحقيق شرط (مارشال – ليرنر) = زيادة الصادرات ، انخفاض الواردات

- ارتفاع الدخول عبر المضاعف واتجاه الأسعار نحو الارتفاع إذا كان الاقتصاد قريباً من حالة الاستخدام الكامل
- زيادة الواردات عبر الميل الحدي للاستيراد
- انخفاض الصادرات بسبب انخفاض دخل الشريك التجاري

أثر السعر ⟺ أثر الدخل

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الآتية :

:

$$B = Y - A$$

إذ إن :

B = الحساب الجاري (الاستيرادات – الصادرات)

Y = الناتج المحلي (سلع وخدمات)

A = استثمار سلع وخدمات

إذ أنه في حالة تجاوز الامتصاص (الاستيعاب) حساب الناتج فأن الميزان يجب أن يكون سالباً ، أما في حالة إذا تجاوز الناتج الامتصاص (الاستيعاب) فأن الميزان التجاري يكون موجباً ، أما إذا أحدث انخفاض قيمة العملة بالخارج تحسناً في الميزان التجاري وأدى ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات فأن الامتصاص (الاستيعاب) (A) يجب أن ينخفض بالنسبة إلى الناتج (y) لأن ذلك يؤدي إلى جعل الأسعار المحلية أقل نسبياً للسلع الأجنبية ، وبما أن قيمة السلع المحلية أصبحت أقل من قيمة السلع المستوردة فهذا يؤدي إلى تحول طلب المقيمين إلى المنتجات المحلية وانخفاض الطلب على المنتجات المستوردة ، وهذا يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري الذي يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي لدولة العجز وهو يتضمن الزيادة في الدخل بواسطة المضاعف ويعتمد مدى تأثير الدخل نتيجة لانخفاض القيمة الخارجية للعملة على :

أ. الميل الحدي للاستهلاك

ب. الميل الحدي للاستيراد

أما في حالة كون الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من الاستخدام الكامل فأن قيم هذه الميول هي التي تحدد حجم تأثيرات الدخل وهي قد عادلت التحسن الأولي في الميزان التجاري ، أما في حالة ارتفاع الناتج (Y) إلى حد يتجاوز الامتصاص (الاستيعاب) (A) ومن ثم تعزيز التحسن في الميزان ، فعندما تكون النتيجة زيادة في الامتصاص (الاستيعاب) (A) مع وجود إمكانية ضئيلة لزيادة الناتج (Y) فان الانخفاض في قيمة العملة يمكن أن يؤدي إلى تدهور وتراجع ميزان المدفوعات .

وهنا لابد أن نبين دور الاكتناز في التأثير على النتيجة النهائية وذلك لأن وجود الاكتناز في الاقتصاد يؤدي إلى انخفاض الامتصاص بالقياس إلى الناتج مما يسمح بتحسن الميزان التجاري في هذه الظروف .

مدخل الامتصاص في ظل نظام سعر الصرف الثابت :

إن الامتصاص (الاستيعاب) ينخفض خلال عملية التصحيح في نظام أسعار الصرف الثابتة ، ويكون له آثار سيئة على ميزان المدفوعات ، إذ يؤدي انخفاض ميزان المدفوعات إلى انخفاض عرض النقد وارتفاع في معدلات الفائدة وانخفاض في الإنفاق المحلي الذي يمثل انخفاضاً في الامتصاص (الاستيعاب) (A) الذي يعمل على تحسن الميزان التجاري من خلال المعادلة الآتية : $A = C + I + G$

إذ إن أي انخفاض في الاستيعاب ($C + I + G$) لناتج معين سيعمل على زيادة في الجانب الأيمن من المعادلة مما يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري الذي يمثل (الصادرات – الاستيرادات) وبالمقابل انخفاض الطلب المحلي على المنتجات يجعل الناتج المحلي متاحاً للتصدير ، وهنا يؤدي إلى إمكانية المحافظة على الناتج وبهذا تصبح عملية التصحيح تسير بشكل سلس ، إذ لابد من الإشارة إلى مرونة الاقتصاد الذي يشير إلى سهولة تحول الناتج من المشتري المحلي إلى الخارج التي يعول عليها في عملية التصحيح ، وبالمثل يجري التصحيح بفعل المرونة العالية للطلب في الأسواق الأجنبية وبفعل مرونة الأسعار محلياً، فعندما ينخفض الطلب المحلي والأسعار المحلية يؤدي ذلك إلى انخفاض كلف الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الطلب من قبل الأجانب ونتيجة لذلك تزداد الصادرات مما يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات ، أما في حالة وجود بطالة وطاقة عاطلة متزامنة مع عجز ميزان المدفوعات وجمود في الأسعار فان مدخل الامتصاص (الاستيعاب) لا يكون فعالاً وليس له القدرة على تصحيح ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف الثابت ، إذ تعرض هذا المدخل لانتقادات من قبل (Machlup) ماكلوب في جانبين مهمين ، الأول : جانب الأسعار النسبية ، والثاني : جانب المرونات السعرية ، أما بالنسبة للأسعار النسبية فقد أغفل هذا المدخل الذي قدمه الكسندر ساندي (Sendney Alexander) أمور مهمة تعمل على تحسن الميزان التجاري ، منها ما يتعلق بأثر إعادة توزيع الموارد الإنتاجية وكذلك أثر الإحلال بالإضافة إلى أثر معدلات التبادل المباشر مع الاستيعاب .

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن مدخل الامتصاص (الاستيعاب) عرض على أساس أنه بديل لمدخل المرونات ، إلا أن الانتقادات التي وجهت إليه أجبر (الكسندر ساندي) على الإدراك أنه مضاف إلى مدخل المرونات وليس بديلاً عنه ، وبذلك قام بالجمع بين مدخل المرونات والامتصاص (الاستيعاب) .

3. المدخل النقدي :

تقدم الطريقة النقدية لميزان المدفوعات وسيلة بديلة لدراسة القوى التي تحدد عجز أو فائض ميزان المدفوعات إذ يوضح هذا المدخل ان اختلال ميزان المدفوعات ناتج عن عدم التوازن بين عرض وطلب النقد داخل اقتصاد البلد فعندما يزداد العرض المحلي للنقود على الطلب المحلي عليها فإن الأموال الزائدة سوف تنفق في الخارج على شراء السلع والخدمات والأصول الأجنبية وهذا يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات ، وإذا كان الطلب المحلي على النقود يفوق عرضها المحلي فإن المقيمين بالوطن سوف يقومون بزيادة الأرصدة النقدية المحلية عن طريق زيادة مبيعاتهم من السلع والخدمات والأصول إلى الأجانب من ناحية وبتخفيض مشترياتهم من الأجانب من ناحية أخرى مما يؤدي ذلك إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات .

فالطلب على النقود يفترض أن يكون دالة مستقرة في الدخل الحقيقي ومستوى الأسعار وسعر الفائدة ، فإذا ارتفعت الأسعار فسوف يرغب المستهلكون في الاحتفاظ بكمية أكبر من الأرصدة النقدية لتغطية معاملاتهم الاقتصادية وعندما تنخفض مستويات الأسعار بطلب المستهلكين كمية اصغر من الأرصدة النقدية ، وكلما زاد الدخل الحقيقي فإن الطلب على النقود سوف ينمو بنفس النسبة ، ويمثل سعر الفائدة تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود إلى حد أنه عند أسعار الفائدة المرتفعة يطلب الجمهور أرصدة نقدية أكبر ، ويمكن التعبير عن الطلب على النقود كما يأتي :

$$M_d = f (p , y , r)$$

إذ إن :

M_d = طلب المستهلكين على النقود

P = المستوى العام للأسعـار

Y = مستوى الدخل الحقيقـي

R = سعر الفائـــدة

إذ إن الاختلالات النقدية تولد تأثيرات على الإنفاق الكلي على السلع والخدمات بمعنى :

أ. إن فائض عرض النقد يجعل الاستيعاب أكبر من الدخل ، فهذا يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات .

ب. عجز في الميزان .

ج. إن فائض الطلب على النقد يجعل الاستيعاب أصغر من الدخل وهذا يؤدي إلى حدوث فائض في الميزان فالجمهور يتخلص من فائض عرض النقد من خلال زيادة الاستيعاب وذلك عن طريق توجيه الأرصدة النقدية الفائضة إلى الدول الأجنبية مما يولد عجزاً في الميزان ، أما إذا ازدادت رغبة الجمهور للاحتفاظ بالنقد بقدر أكبر مما هو متاح أمامه للاستخدام ، فهذا سيؤدي إلى انخفاض الاستيعاب وتحرر السلع والخدمات من الطلب المحلي وتتجه لسد الطلب الأجنبي وبذلك يتحقق الفائض في الميزان .

وعليه فان اختلال ميزان المدفوعات هو مجرد انعكاس للاختلال في السوق النقدية وبهذا تكون التدفقات النقدية مفردات مستقلة في ميزان المدفوعات ، أما المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات والاستثمارات تعتبر كمفردات للتسوية وبذلك يمكن القول أن السياسات الاقتصادية التي تسعى إلى زيادة عرض النقد نسبة إلى الطلب على النقود ستؤدي إلى عجز بالمدفوعات وتدفق احتياطات الصرف الأجنبي إلى الخارج وانخفاض عرض النقد المحلي ، أما السياسات التي تهدف إلى زيادة الطلب على النقد نسبة إلى عرض النقد ستؤدي إلى إحداث فائض بالمدفوعات وتدفق احتياطات الصرف الأجنبي إلى الداخل وزيادة عرض النقد المحلي وسيتم عرض الآليات التي يتبناها هذا المدخل في ظل نظامي سعر الصرف الثابت والمرن .

تحليل المدخل النقدي لتصحيح الاختلال في ظل نظام سعر الصرف الثابت :

إن قيام الدولة بضخ نقد محلي إلى الاقتصاد محدثاً اختلالاً في التوازن الأولي أي يصبح عرض النقد أكبر من الطلب على النقود فإن هذه الزيادة في عرض النقد بافتراض عدم تغير الطلب على النقد ستمثل إفراطاً في عرض النقد وتؤدي إلى تدفق الأموال إلى الخارج وسينعكس ذلك في النشرات المحاسبية المتعاقبة للميزان مع استمرار العجز وهذا يؤدي إلى انخفاض مخزون الدولة من احتياطات الصرف الأجنبي ، ومع قيام الدولة بزيادة عرض النقد سيقرر بعض المتعاملين التخلص من فائض أرصدتهم النقدية من خلال زيادة مشترياتهم من السلع المحلية والأجنبية وهذا يؤدي إلى أمرين : ارتفاع الأسعار من جهة وزيادة الواردات من جهة أخرى ، كما أن بعض الأفراد سيحاولون استخدام أرصدتهم الإضافية في شراء موجودات مالية مما يدفع بأسعارها نحو الارتفاع ومن ثمَ انخفاض العوائد ، وهذا سوف يدفع بالمتعاملين إلى زيادة مشترياتهم من الموجودات المالية الأجنبية ، وإن هذه التأثيرات ظهرت في الحساب الجاري وحساب رأس المال في ميزان المدفوعات كما وإن هذه التأثيرات تقلل من عرض النقد من جديد من خلال تسرب مخزون الدولة من الصرف الأجنبي أما تأثير ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى

زيادة الطلب على النقود لإغراض المعاملات ، ومن خلال هذين الأمرين أي زيادة الطلب على النقد وانخفاض عرض النقد يعاد التوازن على الأمد الطويل من جديد شرط أن لا تحدث زيادة في عرض النقد ، وبشكل مماثل يمكن تصور ما يحدث في حالة زيادة الطلب على النقد مع بقاء عرض النقد على حالة بدءاً من حالة توازن أولي .

ومن هذا التحليل نجد أن مؤيدي هذا المدخل يؤكدون على أن وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات هو دليل على خلق مفرط للنقد في تلك الدولة ، ولإزالة العجز في ميزان المدفوعات فإنه يجب التوقف على الإفراط في عرض النقد وهنا يؤيد هذا التحليل أن تلجأ الدولة على نظام سعر الصرف الثابت وتقوم بتخفيض قيمة عملتها باعتبار إن ذلك سيؤدي إلى رفع الأسعار ومن ثمَ زيادة الطلب على النقود كما أنه سوف يؤدي إلى زيادة الناتج إن كانت هناك موارد عاطلة في الاقتصاد ، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي ومن ثم زيادة الطلب على النقود .

وعليه فإن هذا التحليل يرى في اختلال ميزان المدفوعات ظاهرة مؤقتة لا تلبث أن تتحول تلقائياً بعد حدوث التكيفات في عرض وطلب النقد .

تحليل المدخل النقدي لتصحيح الاختلال في ظل نظام سعر الصرف المرن :

يجسد ميزان المدفوعات لقطر ما علاقة القطر النقدية والمالية والتجارية مع بقية أقطار العالم ، ويكون هذا الميزان في صالح القطر الذي يكون استلامه من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته إلى الخارج ، إذ إن حركة سعر الصرف من شأنها أن تحدث التوازن التلقائي في الميزان بتساوي الفوائد المستثمرة ومن ثم يكون حجم الاحتياطي مساوية للصفر وفي ظل هذه الظروف ينصب التأكيد على الطلب على النقد لغرض إعادة التوازن وذلك على افتراض ثبات عرض النقد ، إذ تلعب التغيرات في سعر الصرف دوراً مهماً في التعديل .

لو افترضنا أن الدولة قامت بزيادة عرض النقد مع ثبات الطلب عليه ، فزيادة عرض النقد تؤدي إلى زيادة الدخول مما يؤدي إلى زيادة مشترياتهم وزيادة الاستهلاك فإن هذا يعني تغير في مستوى الأسعار نحو الارتفاع ، أذ إن ارتفاع أسعار المنتجات المحلية يؤدي إلى زيادة الاستيرادات ومن ثمَ زيادة خروج الاحتياطات والأرصدة النقدية الأجنبية إلى الخارج مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات من خلال الميزان التجاري وميزان رأس المال ، وهنا سيتحرك سعر الصرف نحو الانخفاض (سعر الصرف المرن) ويؤدي إلى زيادة الطلب على النقود مما يؤدي إلى إعادة التوازن بين عرض النقد والطلب عليه من جديد ومن ثم التوازن في ميزان المدفوعات .

وهذا التحليل يماثل تحليل النموذج النقدي الذي يتعلق بسريان قانون السعر الواحد

$P = P^* . R$

أذ إن :

P = السعر المحلي

P^* = السعر العالمي

R = سعر الصرف الاجنبي

أذ توضح هذه المعادلة العلاقة بين عرض وطلب النقود وما يحدث بينهما من اختلال من خلال حركة سعر الصرف الاجنبي ، إذ إن زيادة الطلب على النقود (MD) مع بقاء (MS) على حاله يؤدي إلى انخفاض (R) أي ارتفاع سعر الصرف للعملة المحلية ، وإن انخفاض الطلب على النقود (MD) مع بقاء (MS) ثابت يؤدي إلى ارتفاع (R) ، أما انخفاض عرض النقود (MD) مع بقاء (MS) ثابت يؤدي إلى انخفاض (R) ، وزيادة عرض النقود (MD) مع بقاء (MS) على حاله يؤدي إلى زيادة (R) .

وأخيراً إن نظام سعر الصرف الحر ونظام سعر الصرف الثابت تقوم تقديراتها بدور مماثل من حيث التأثير على الاختلال بين عرض النقد والطلب عليه .